تقرير..تراجع أسعار النفط يفرض حاجة مُلحّة لتحقيق الاستدامة المالية والبيئية

سكوت كورف

تولّى مركز ابحاث الاقتصاد والاعمال Cebr – شريك معهد ICAEW والمتخصّص في التوقعات الاقتصادية – مهمة إعداد تقرير «رؤى اقتصادية: الشرق الأوسط في الربع الثاني من 2015»، وذلك بتكليف من معهد المحاسبين القانونيين ICAEW، ليُقدّم لمحة عامة حول الأداء الاقتصادي للمنطقة. ويُجري التقرير تقييماً فصلياً لمنطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، وقطر، والكويت)، بالإضافة إلى مصر، وإيران، والعراق، والأردن، ولبنان (والتي يشار إليها اختصاراً بـ GCC+5).

ونظراً لتراجع أسعار النفط، ينبغي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ان تستجيب للأوضاع الراهنة، وذلك من خلال إيجاد مصادر بديلة للإيرادات، او عبر تقليل النفقات العامة. وبينما تمتلك معظم دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط أرصدة مالية كافية على هيئة احتياطات للعملة بشكل رئيسي، وبالتالي تجنّب تقنين الإنفاق الحكومي على المدى القصير، فإن الانخفاض المستمر في أسعار النفط يحتم تنفيذ سلسلة من التغييرات.

وخلال السنوات الثلاث المقبلة، ستحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى تسجيل معدلات نمو كبيرة في القطاعات غير النفطية؛ وهنا تبدو السياحة قطاعاً واعداً على وجه التحديد يزخر بالعديد من المقوّمات لناحية التنوّع. ففي العام 2013، شهدت كافة دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء المملكة العربية السعودية، زيادة سنوية ملحوظة في اعداد القادمين الدوليين. وقد بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص جهوداً مضنية لترسيخ مكانتها كواحدة من المراكز والوجهات الثقافية على مستوى العالم، في حين أن جارتها قطر تسير بقوة كبيرة وخطى واسعة ضمن مشهد الفن العالمي.

ويمكن لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ان تغتنم موجة التراجع في أسعار النفط من أجل تبرير خفض دعم الوقود، خاصة وان تناقص الإيرادات الحكومية سيفرض ضغوطات وقيود أكبر على الإنفاق. وأيضاً، في حال إلغاء دعم الوقود خلال الفترة التي تتهاوى فيها أسعار النفط، ستكون تداعيات التضخم أقل وطأة وتأثيراً على السكان.

ويقول سكوت كورف، المستشار الاقتصادي لمعهد المحاسبين القانونيين ICAEW والمدير المساعد في مركز أبحاث الاقتصاد والاعمال (Cebr): «تمضي دول مجلس التعاون الخليجي قدماً وعلى الطريق الصحيح لتنويع اقتصاداتها؛ ولكن في ظل الموجة المستمرة لانخفاض أسعار النفط، لا بد من اتخاذ المزيد من الإجراءات. و يتمتع الوضع الحالي بمرونة عالية لتطبيق إصلاحات الدعم الضرورية في عدد من الدول. ونتوقع أن تسير المزيد من الدول على خطى مملكة البحرين، والتي قامت مؤخراً برفع الدعم الذي تقدّمه للمقيمين الأجانب عن الوقود والخدمات العامة والسلع الغذائية الأساسية».

ولن تنحصر أولويات دول مجلس التعاون الخليجي طوال السنوات المقبلة في تحقيق الإستدامة المالية وحسب، بل تشكّل الإستدامة البيئية محوراً بالغ الأهمية. إن دول مجلس التعاون الخليجي لديها حالياً بعض أعلى المعدلات في العالم من حيث انبعاثات ثاني اكسيد الكربون. وبالرغم من المبادرات الحكومية العديدة التي ترمي إلى نشر وتفعيل ممارسات الأعمال الصديقة للبيئة، فلن تتمكن هذه المبادرات وحدها من خفض معدلات انبعاثات ثاني اكسيد الكربون للفرد بما فيه الكفاية. ويبيّن التقرير أن مجتمع الأعمال بحاجة إلى إرساء تشريعات ذاتية وإجراءات يتم تنفيذها على مستوى القطاع من أجل المساعدة على كبح البصمة الكربونية في دول مجلس التعاون الخليجي. كما يسلط الضوء على دور مهنة المحاسبة في تقديم العون لتغيير سلوك الشركات من خلال وضع المعايير. ويوضح التقرير أن الحكومات ووزارات البيئة في المنطقة يمكنها استخدام هذا النهج لتصنيف الشركات ضمن قطاع محدّد من حيث بصمتها الكربونية، مما قد يُحفّز الشركات ذات التصنيف الضعيف بالمقابل على إعادة تقييم عملياتها التشغيلية، دون الحاجة فعلياً إلى فرض قوانين وتشريعات. وتعتبر استدامة الموارد محوراً آخراً ينبغي أخذه بعين الاعتبار من اجل الحفاظ على الزخم الاقتصادي في المنطقة. فمع التوقعات التي تفيد بارتفاع نسبة النمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدلات تفوق المتوسط العالمي، مصحوبة بالتوسع الحضري الهائل، ستعاني عدة دول لتلبية احتياجاتها من المياه. ونظراً لأن دول مجلس التعاون الخليجي تضع ضغوطات كبيرة على مواردها الداخلية للمياه لتلبية الاستخدامات المحلية والصناعية، فمن منظور الإستدامة بعيدة المدى، هناك حاجة ملحة لإرساء استراتيجية لإدارة موارد المياه على مستوى المنطقة بأكملها.

ويقول مايكل أرمسترونغ، المحاسب القانوني المعتمد، المدير الإقليمي لمعهد المحاسبين القانونيين ICAEW في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا: «إن الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية لا يستدعي تقليل الزخم من استخدام الطاقة بكفاءة. فالعديد من دول مجلس التعاون الخليجي اصبحت تدرك الآن حقيقة الوضع الراهن بضرورة تأمين مستقبلها. وقد رسمت دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال طموحاتها بان تصبح وجهة عالمية للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. ومن شان هذا النهج ان يعزّز من إمكانات النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة، والتي تزخر بفرصة لـ «تقفز» نحو التقنيات الصديقة للبيئة، وما تمتاز بها من تنافسية عالية وكفاءة فائقة. وعلى المدى البعيد، سيعود هذا النهج بفوائد جمّة لا محالة».

سيارة إنفينيتي Q70 الجديدة تسجل الظهور الأول في الشرق الأوسط

كشفت إنفينيتي في الشرق الأوسط عن السيارة Q70 التي تنتمي لفئة السيدان، وتتميز أحدث سيارة من هذا الطراز بشكلها الخارجي الجديد وشخصية سيارة السيدان ذات الأداء المتقدم والمثيرة للأحاسيس والتي ترفع هذه الفئة من المركبات إلى مستوى أعلى من الرقي. ويواصل طراز إنفينيتي Q70 2016 ابداعاته من خلال التصميم المثير والأداء الرائع والتقنيات الإبداعية والاتقان المتفوق.

وقال يورغن شميتز، المدير التنفيذي لشركة إنفينيتي الشرق الأوسط: « نفخر بقدرتنا على تقديم مركبات فاخرة لعملائنا المميزين، والتي تتميز بارقى التصاميم وأروع أداء مع أفضل معايير السلامة والتكنولوجيات المتقدمة. وترفع إنفينيتي Q70 الجديدة معايير الفخامة في هذه الفئة من السيارات من خلال مجموعة من التحسينات الجديدة التي تقدم مستويات مثيرة من الأداء والروعة دائماً. ونحن على ثقة أن Q70 ستقدم اختياراً قوياً لعملائنا في المنطقة».

تُشتت Q70 بدرجة Excellence و Luxury مع تصميم الهيكل الفاخر (بريميوم). وكاختيار إضافي، تتوفر درجة Sport بتصميم الهيكل الرياضي. ويشمل تصميم الهيكل الرياضي مصداً أمامياً خاصاً منخفضاً وأعرض من ذي قبل. وتمنح فتحة دخول الهواء في المصد على شكل شبه منحرف والغطاء المستوحى من أسلوب سيارات السباق حضوراً رياضياً وانطباعاً جريئاً. وتتعزز الملامح الرياضية بالطلاء الأسود على أضواء الاشارة والضباب وكذلك على المصد الخلفي بالطلاء الأسود عالي اللمعان ليتعزز الشكل الرياضي للسيارة.

وتنطلق إنفينيتي Q70 بتميز لافت من خلال تصميم جديد ومثير يمنح سيارة السيدان الفاخرة ملامح في غاية التقدم والرقي. تتميز الخطوط المتدفقة والعاطفية بنعومتها، وتشير الأضواء الرئيسية المعروفة في شخصية إنفينيتي بتقنية LED إلى ذكاء جوهري ونظرة انسانية ما يعطي انطباعاً لا تنساه ذاكرتنا. ويبرز التصميم المميز الشبك المزدوج الجديد الذي يأخذ شكلاً ثلاثي الأبعاد أكثر وضوحاً بفضل التفاصيل السخية للشبك المتموج عالي الجودة ومحيط الكروم.

وفي الخلف، يولد التصميم الجديد للمصابيح الخلفية تدفقاً أفقياً أثناء حركة السيارة بينما تستحضر مجموعة الأضواء عالية الجودة التي تعزز شخصية إنفينيتي شكلاً جديداً ومفعماً بالفخامة. الخط العلوي لغطاء الصندوق الخلفي مسطح بينما صغر حجم المصد الخلفي لتشكيل انطباع مرئي يوحي بانه أكثر طولاً وأكثر انخفاضاً ما يؤكد الأسلوب الرياضي الموحي بالقوة في سيارة السيدان الفاخرة.

تتميز إنفينيتي Q70 بخطوط جذابة في شكلها الخارجي، ويتواصل ذلك في المقصورة الداخلية الفخمة التي صنعت أجزائها بحرفية عالية واهتمام بكل التفاصيل من مواد عالية الجودة مثل التطعيمات الخشبية التي صُنعت يدوياً والجلد الخاص، ، إضافة إلى التقنيات المتقدمة التي تركز على المستخدم. كما عملت إنفينيتي على وضوع جميع أدوات التحكم ومفاتيح التشغيل في أماكن تفاعلية لكي لا يضطر السائق إلى تغيير وضعية جلوسه من أجل استخدامها.

وتتكون لوحة أجهزة القياس من عدادات «فاين فيجن» وشاشة ملونة قياس 7 بوصة لعرض معلومات المركبة، ومقعدي السائق والراكب الأمامي المكسوين بالجلد مع خاصية تعديل وضعية الجلوس بعشر حركات، مع ميزة دعم الفقرة القطنية باتجاهين.

ويعزز نظام التحكم النشط لتخفيف حدة الضجيج الأجواء الراقية داخل السيارة ويراقب درجة الضوضاء في المقصورة مع توليد صوت يخفف الضجيج من خلال أربعة مكبرات للصوت في الأبواب ما يمكن ركاب السيارة من الاستماع لبعضهم البعض والتمتع بالموسيقى. وتشمل أنظمة الصوت الفاخرة نظام بوز ستوديو ساراوند مع خاصية التفكيك الرقمي للقناة الصوتية 5.1 و 16 مكبراً للصوت، ومن بينها مكبر للصوت على كتف كل مقعد أمامي. وتشمل الخيارات الإضافية الأخرى نظام بلوتوث الهاتفي ونظام التحكم الأوتوماتيكي بدرجة الحرارة لمنطقتين ونظام الملاحة بالقرص الصلب للجيل القادم من إنفينيتي وشاشة WVGA ملونة تعمل باللمس قياس 8 بوصة.

سيارة إنفينيتي Q70

«اتصالات».. أقوى شركة بمجالها في العالم العربي

جانب من حفل توزيع الجوائز

احتلت «اتصالات»، شركة الاتصالات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا، المركز الأول بين شركات الإتصالات في العالم العربي، وذلك ضمن تصنيف مجلة فوربس السنوي الثالث.

إضافة إلى ذلك، فقد كشفت فوربس النقاب عن تصنيفها الأخير الخاص بأقوى الشركات بشكل عام في العالم العربي للعام 2015، حيث جاءت «اتصالات» في المركز الثالث بين أقوى 200 شركة.

وتعليقاً على الإنجازات التي حققتها «اتصالات»، قالت خلود العميان، رئيس تحرير مجلة فوربس، « إنه فوز مستحق لـ'اتصالات'، هذه المؤسسة التي نجحت في المساهمة الفعالة في تطوير قطاع الاتصالات المحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعالمي عبر الأسواق العالمية الـ 19 التي تعمل بها. لقد استطاعت 'اتصالات' الحفاظ على أداء متميز، مع قيمة سوقية بلغت أكثر من 26 مليار دولار، وإيرادات سنوية موحدة وصلت في العام الماضي 2014 إلى 13.3 مليار دولار، علاوة على النجاحات التي حققتها 'اتصالات' لاسيما تلك المتعلقة بتطوير محفظة أعمال قوية في مختلف الأسواق التي تعمل بها والمنتشرة في منطقة الشرق الأوسط، وآسيا، وإفريقيا. لقد عززت 'اتصالات' عبر سنوات عملها الطويلة من قائمة إنجازاتها سواء من خلال تمكين المجتمعات التي تعمل بها، أم من خلال ابتكاراتها التكنولوجية الرائدة التي أطلقتها في المنطقة».

لتعزيز العلاقات الثنائية بين الجانبين

وفد تجاري رفيع المستوى من دبي يزور البرازيل

أعلنت «الغرفة التجارية العربية البرازيلية» عن أن وفداً رفيع المستوى من دبي قام بزيارة مدينة ساوباولو، المركز المالي للبرازيل، حيث شارك في عدد من الندوات والاجتماعات التجارية. وتهدف الزيارة، التي تم تنظيمها بدعم من الغرفة التجارية العربية البرازيلية، إلى البحث عن موردين جدد من أجل إقامة علاقات شراكة جديدة سعياً لتعزيز الروابط التجارية النشطة القائمة حالياً بين البرازيل ودولة الإمارات.

وتضمن جدول أعمال اليوم الأول ندوة حول «التجارة في دبي»، والتي أقيمت في المكتب الإداري للاتحاد التجاري لولاية ساوباولو. وسلطت الندوة الضوء على مكانة دبي كمركز تجاري بالنسبة للشركات البرازيلية ودورها كبوابة إلى منطقة الشرق الأوسط. وعقدت في اليوم الثاني جلسة نقاش مغلقة في اتحاد الصناعات لولاية ساوباولو، حيث قام مجموعة من المحامين البرازيليين والمحاسبين باطلاع الشركات على القوانين المحلية وطرق تنفيذ الأعمال التجارية. كما عقدت الشركات من دبي اجتماع تجاري مع عدد من الشركات البرازيلية.

وقال ميشيل حلبي، الأمين العام والرئيس التنفيذي لغرفة التجارة العربية البرازيلية: «تؤكد الزيارة التي قام بها الوفد إلى مدينة ساوباولو على برنامجنا الهادف إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين البرازيل والدول العربية بشكل عام وإمارة دبي على وجه الخصوص. وسوف تسهم الندوة والاجتماعات التجارية في الترويج لدبي كمركز للتجارة والاستثمار وكمستورد ومصدر رئيسي للسلع في منطقة الشرق الأوسط. ونحن ننظر إلى دبي على أنها مدينة متقدمة جداً تتيح فرصاً اقتصادية كبيرة، وإن إقامة علاقات وشراكات تجارية جيدة مع الإمارة سوف يعود بالنفع على الاقتصاد البرازيلي».

وضم الوفد كل من موانئ دبي العالمية، ومركز دبي للسلع المتعددة (DMCC)، و«موديول للاستشارات الهندسية» (Module Engineering Consultants)، و«الفا سكاي» (Alpha Sky)، إحدى الشركات المتكاملة في مجال التطوير التجاري والضيافة والتي تسعى إلى البحث عن موردين لمواد ورق التصوير والسكر والبن المطحون؛ وشركة «سيلكار» (Selkar)، وهي شركة تجارية مهتمة بمواد البناء والكيماويات والمواد الغذائية والمنتجات السلعية والمحركات والمعدات الكهربائية؛ وشركة «لويس دريفوس للسلع» (Louis Dreyfus Commodities)، وهي شركة تجارية عالمية للسلع ومُصنع للسلع الزراعية.

«ميزان القابضة» تعقد حلقة تعريفية بعد إدراجها في سوق الأوراق المالية

عقدت شركة ميزان القابضة، وهي من كبرى شركات تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والاستهلاكية في منطقة الخليج، مؤتمراً صحفياً للتعريف بالشركة تمهيدا لإدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية غدا الخميس الموافق 11 يونيو 2015.

ترأس المؤتمر كل من نائب رئيس مجلس إدارة شركة ميزان القابضة، محمد جاسم الوزان، والرئيس التنفيذي للشركة، جاريت وولش، والمدير المالي، مناف يوسف، بالإضافة إلى رئيس مجلس إدارة الوطني للاستثمار ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، شيخة البحر، والرئيس التنفيذي للوطني للاستثمار، فيصل الحمد.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة شركة ميزان القابضة، محمد جاسم الوزان في مقدمته عن الشركة: «بهذا الإدراج، تنتقل شركة ميزان القابضة من كونها شركة عائلية خاصة إلى شركة مساهمة عامة يتم تداولها في سوق الأوراق المالية. و يعكس هذا التحول قوة وعراقة القطاع الخاص الكويتي الذي نمت فيه الشركة لتصبح اليوم من أكبر الشركات العاملة في قطاع المنتجات الاستهلاكية. و سيوفر إدراج الشركة في سوق الأوراق المالية فرصة فريدة للاستثمار في إحدى أكبر الشركات العاملة في مجال المنتجات الغذائية والاستهلاكية، وهي قطاعات دفاعية بطبيعتها وقليلة التأثر بالركود الاقتصادي حيث ترتبط بالاستهلاك المستمر للفرد لمنتجات أساسية.»

يذكر أن الشركة حققت إيرادات بلغت 52.9 مليون دينار كويتي للربع الأول من العام، بزيادة قدرها 10.6% عن إيرادات الفترة ذاتها من العام الماضي، وأرباحاً صافية بلغت 5.5 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 24.8% عن أرباح الفترة ذاتها من العام الماضي. وكانت الشركة قد أعلنت عن تحقيق إيرادات عن عام 2014 بلغت 182.5 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 28.2% عن إيرادات عام 2013، وأرباح صافية بلغت 16.1 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 22.9% عن أرباح عام 2013.

كانت شركة ميزان القابضة قد اطلقت طرح خاص ثانوي لما يعادل 30% من رأسمال الشركة تمهيدا لإدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية. وأغلقت الشركة هذه العملية بنجاح في 12 مايو 2015 إذ بلغ إجمالي الطلب أكثر من ضعف العرض.

وقامت شركة ميزان القابضة بتعيين شركة الوطني للاستثمار (NBK Capital) لتولي عملية إدارة الاكتتاب وكمستشار إدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية.

بنك برقان يقوم بتفعيل نظام المقاصة الإلكتروني للشيكات

اعلن بنك برقان جاهزيته لتفعيل نظام المقاصة الالكتروني للشيكات، والذي سيتم تطبيقه ابتداء من 14 يونيو 2015 بحسب توجيهات بنك الكويت المركزي. ويأتي ذلك من منطلق إيمان بنك برقان بمواكبة تطورات العمل المصرفي الدولي إضافة إلى السير نحو افضل نهج للممارسات العالمية.

وسيتيح هذا النظام لمستخدميه إمكانية إيداع قيمة الشيكات في حساب المستفيدين خلال يوم عمل واحد على عكس النظام السابق والذي يستغرق ثلاثة ايام، وذلك في إطار مراعاة البنك لتطبيق معايير الأمن والسلامة بما يتوافق مع قوانين دولة الكويت.

إن آلية عمل النظام الجديد تقوم بالكشف المبكر والسريع عن الشيكات المشتبه بقانونيتها من خلال توفير معلومات وبيانات شاملة لهذه الحالة، كما تساعد على التخلص من الشيكات غير المطابقة للمواصفات، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية لمقاصة الشيكات عن طريق عملية تفعيل الدورة المستندية الخاصة بها، ومن شان ذلك الرفع من كفاءة نظام المدفوعات وتحسين إدارة السيولة في البنوك.

إن آليات عمل النظام الجديد تقوم بالكشف المبكر والسريع عن الشيكات المشتبه بقانونيتها من خلال توفير معلومات وبيانات شاملة لهذه الحالة، كما تساعد على التخلص من الشيكات غير المطابقة للمواصفات، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية لمقاصة الشيكات عن طريق عملية تفعيل الدورة المستندية الخاصة بها، ومن شان ذلك الرفع من كفاءة نظام المدفوعات وتحسين إدارة السيولة في البنوك.